الْمَفْعُولُ لَهُ

وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدرا، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان، وأن يتحد معه في الفاعل، وقد نبه على اثنين منهما بقوله:

٢٩٩-يُنْصَبُ مَفْعُولا لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ أَبَانَ تَعْليلا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

فقوله: (**ينصب مفعولا له**) هذا هو الحكم، وقوله: (**المصدر**) هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أكرمتك لزيد، وقوله: (**إنْ أَبَانَ تَعْليلا**) هذا هو الشرط الثاني يعني إن أظهر تعليلا، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك: جلست قعودا، ثم مثل ذلك بقوله: (**كَجُدْ شُكْرًا**) فإن شكرا مصدر، وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر.

ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله:

٣٠٠- وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعلا وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

يعني: أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل به وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانها لم ينصب كقولك: أتيتك أمس لإكرامك لي غدا، وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لإكرامك لي، فمثال ما استوفى الشروط قولك: قمت إجلالا لك، ومثله قوله: (**كَجُدْ شُكْرًا**) و(**المصدر**) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(**مفعولا**) حال من المصدر و(**له**) متعلق بمفعولا، و(**هو**) مبتدأ، و(**متحد**) خبره، و(**وَقْتًا وَفَاعلا**) منصوبًا على حذف حذف حرف الجر أي في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير: متحد زمانهما وفاعهلما، وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه. ثم قال: (**وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ**).

٣٠١-فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يعني[1]: أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء، ومن وإلى جائزة لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، و(**إن**) شرط وجوابه (**فاجرره**) و(**شرط**) مرفوع بفعل مضمر يفسره (**فقد**). ثم قال: (**وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ**) يعني أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول: قمت لإجلالك، وهذا قنع لزهد، واسم

---

(١) **المعنى**: إذا فقد المصدر شرطاً من الشروط المذكورة فاجرره وجوباً بحرف جرٍ يفيد التعليل، ولا يمتنع جرّه مع استيفاء الشروط، نحو (هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ).

(**ليس**) ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفي (**يمتنع**) ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله: (**فاجرره**) و(**يمتنع**) خبرها، و(**مع الشروط**) متعلق بيمتنع وهو على حذف وهو على حذف مضاف والتقدير: وليس الجر ممتنعا مع وجود الشرط، وفهم في المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب.

ثم قال:

٣٠٢- وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

يعني[1]: أن المفعول له إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة يقلل أن تصحبه لام الجر، وإن كان مقترنا بأل يقلل أن لا تصحبه اللام فنحو: قمت لإكرام لك قليل وإكراما لك كثير، ونحو: قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير، وفهم من سكوته من المضاف أنه يستوي فيه الوجهان والهاء في (**بصحبها**) عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال: (**وأنشدوا**).

٣٠٣- لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ

والشاهد في: (**الجبن**) المفعول لأجله، والجبن: الخوف، يقال: رجل جبان وامرأة جبان، و(**عن**) متعلق بالجبن، و(**الهيجاء**) الحرب، و(**الزمر**) الجماعات، وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال[2]: [الرجز]

---

(١) **المعنى**: قلّ في لغة العرب أن يصحب المصدر المجرد عن (أل) حرف الجرّ، بل الأكثر نصبه، نحو: (ضربتُ ابني تأديباً)، ولكن على عكس المجرّد الأكثر جرّه المحلى بـ (أل)، نحو: (ضربتُ ابني للتأديب)، وإن ورد خلاف الأكثر فيما أنشدوا:

لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

أقسام المصدر المستكمل للشروط

١- المجرّد عن الألف واللام، والإضافة: (الأكثر نصبه) نحو (جئت رغبةً في العلم)، ويجوز الجرّ؛ فتقول(جئتُ لرغبة في العلم).

٢- أن يكون مُعرَّفاً بـ (أل): (الأكثر جرّه) نحو: (ضربتُ ابني للتأديب) ويجوز النصب؛ فتقول: (ضربت ابني التأديبَ) ومن النّصب ما أنشده الناظم: لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ .....

(٢) هَذه الأشْطَارُ للعَجَّاج.

الشاهد فيه: نَصْبُ (مَخَافَةً، وَزَعَلَ، وَالهَوْلَ) عَلَى المَفْعُولِ لَه، وَالتَّقْدِير: لِلمَخَافَةِ وَلِلزَّعَلِ وَلِلـهَوْلِ، فَحَذَفَ الجَارَّ وَوَصَلَ الفعْلَ فَنَصَبَ.

وَلا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا حَتَّى يَكُونَ المَصْدَرُ مِنْ مَعْنَى الفعْلِ المَذْكُورِ قَبْلَهُ، فَيُضَارِعَ المَصْدَرَ المُؤَكِّدَ لِفعْلِه، كَقَوْلِكَ: تَخَوَّفْتُ بِرُكُوبِي كُلَّ عَاقِرٍ تَخَوُّفًا، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ. وَقَالَ الآخَرُ: (الطويل)

وَأَغْفِـرُ عَـوْرَاءَ الكَـرِيمِ ادُّخَـارَهُ وَأُعْـرِضُ عَـنْ شَـتْمِ اللَّئِـيمِ تَكَرُّمَـا

يَركَبُ كُلَّ عـــــاقِرٍ جُمهورِ
مَخافَةً وَزَعَـــــــــلَ المَحبورِ
وَالهَولَ مِن تَهَـــــــوُّلِ الهُبورِ

=

وَالتَّقْديرُ: ادَّخَرْتُكَ لمَعْفرَتي ذَنْبَكَ ادِّخَارًا، وَتَكَرَّمْتُ عَنْ شَتْمكَ بصَفْحي تَكَرُّمًا، وَكَذَلكَ قَصَدْتُكَ ابْتغَاءَ الخَيْر، تَقْديرُه: ابْتَغَيْتُ مَا عنْدَكَ بقَصْدي لَكَ ابْتغَاءً، فَإنْ كَانَ لغَيْر الأَوَّل لَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَـــرْف الجَرِّ؛ لأَنَّهُ لا يُشْبهُ المَصْدَرَ المُؤَكِّدَ لفعْله، كَقَوْلكَ: قَصَدْتُ لرَغْبَة زَيْدَ في ذَلـــكَ؛ لأنَّ الرَّاغـــبَ غَيْـــرُ القَاصد، فَلا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْف الجَرِّ هُنَا، فَتَقُولُ: قَصَدْتُكَ رَغْبَةً زَيْدٍ.

وَسَيبَوَيْه يُجَوِّزُ كَوْنَ المَفْعُول لَه مَعْرفَةً وَنَكرَةً.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ المَفْعُولَ لَهَ لا يَكُونُ إلا نَكرَةً، كَالحَال وَالتَّمْييز. وَممَّا يَجيءُ فيه المَفْعُولُ لَه مَعْرفَـــةً وَنَكرَةً غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ، قَوْلُهُ: (الطويل)

لَكَ الخَيْرُ إنْ أَزْمَعْتَ صُرْمِي وَأَصْـــبَحَتْ قُوَى الحَبْلِ بَتْرًا جَدَّهَا الصُّـــرْمَ حَـــاذفُ

فَنَصَبَ (الصُّرْمَ) عَلَى المَفْعُول لَه وَهُوَ مَعْرفَةٌ، وَمثْلُهُ: (الكامل)

لَمَّـــا رَأَى نُعْمَـــانَ حَـــلَّ بكرْفَـــيءٍ عَكَرٍ كَمَـــا لَـــبَجَ النُّـــزُولَ الأَرْكَـــبُ

فَنَصَبَ (النُّزُولَ) عَلَى المَفْعُول لَه وَهُوَ مَعْرفَةٌ.

لغة البيت: (العَاقرُ) من الرَّمْلَ: مَا لا يُنْبتُ. و(الجَمْهُورُ): الرَّمْلُ الكَـــثيرُ المُتَـــرَاكمُ. و(المَحْبُـــورُ): المَسْرُورُ. و(الزَّعَلُ): النَّشَاطُ.

المعنى: يَصفُ ثَوْرًا وَحْشيًّا خَائفًا صَائدًا، أَوْ سَبْعًا يَرْكَبُ لقُوَّته كُلَّ عَاقرٍ، وَأَكْثَرُ فَزَعه منْ الهُبُـــور؛ لأَنَّهَا مَكْمَنُ الصَّائد. وَالهُبُورُ: جَمْعُ هَبْرٍ، وَهُوَ المُطْمَئنُّ من الأَرْضَ، وَيُقَالُ: هَـــبيرٌ، وَجَمْعُهَـــا: هُبُـــرٌ. و(الهَوْلُ): الفَزَعُ، وَيُرْوَى: الهُبُورُ.

انظر: الكتاب ٣٦٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٢٢٩، وأسرار العربيّة ١٧٨، وشرح المفصّل ٥٤/٢، وشرح الرّضيّ ١٩٣/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٥٨٥/١، والخزانة ١١٤/٣، ١١٦، والـــدّيوان ٢٣٣، ٢٣٤.